المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)

إعداد
د. علم الدين بانقا

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والرابع والأربعون - 2018
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2018

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويـــات

المقدمة 6

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الفقر 7

ثانياً: قياس الفقر وتوزيع الدخل..... 15

ثالثاً: تطور أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية
خلال الفترة (1981-2017) 25

رابعاً: الخاتمة: 31

تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)

إعداد د. علم الدين بانقا

مقدمة

جاءت قضايا تخفيف الفقر والجوع في طليعة أهداف خطة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم بحلول عام 2030. ويتمثّل جوهر التنمية المستدامة في تحرير الأفراد من الفقر بجميع مظاهره وتعزيز قدراتهم وحمايتهم من مخاطر الوقوع فيه. وقد تغيّر المفهوم العالمي للفقر تغيراً كبيراً في العقود الأخيرة حيث تم إدراج أبعاد إنسانية أعمق في هذا المفهوم تشمل قضايا العيش الكريم واحترام الذات والاخرين والاستبعاد الاجتماعي والحرمان المتعدد.

تصدرت قضايا تخفيف الفقر والجوع أهداف خطة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة في العالم لعام 2030.

وتمثّل خطوط الفقر المطلقة والنسبية أهم ركائز مفاهيم الفقر فتستخدم الأولى منهما في قياس مستوى الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية للإنسان وبالتالي فهي تسمح في تقييم وتتبع تطور الفقر في المجتمع عبر الزمن ومن ثمّ تقييم أثار السياسات والبرامج الموجّه لمحاربة الفقر في الدولة. أما الثانية منهما فتستخدم في البرامج الاستهدافية لشرائح مجتمعية محددة ولوضع سياسات مكافحة الفقر في منطقة معينة من الدولة، فاختيار خط فقر نسبي معين هو مسألة تقديرية وبالتالي تختلف من دولة لأخرى وفقاً لأحوال تلك الدول الاقتصادية.

وتأتي أهمية دراسة تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل ومعرفة طرق قياسها من أهمية توفر الفهم الدقيق لطبيعة وديناميكية الفقر وانعكاسها على سياسات محاربة الفقر في الدول العربية. وتُمكّن هذه المفاهيم من تمييز الفقراء من غيرهم من فئات المجتمع ومعرفة مستوى تغلغل وانتشار الفقر في المجتمع ومقارنة مستوياته في المناطق الريفية والحضرية وتفاوت الفقراء فيه وتفاوت الدول في الفقر المطلق والوقت الكافي للخروج منه. كما تُمكّن مفاهيم عدالة توزيع الدخل من معرفة مستوى عدم العدالة في المجتمع ومدى حساسيته مع مستويات الفقر.

كما تسلط هذه الدراسة الضوء على خطط الأمم المتحدة التي تستهدف تخفيض الفقر وأسبابه ومظاهره مثل خطة "أهداف الألفية التنموية" خلال الفترة (1990-2015) وخطة التنمية المستدامة خلال الفترة (2015 -2030)، وتُقيّم مستوى تحقيق أهداف الألفية الثالثة التنموية في العالم. كما تحلل الدراسة أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2013).

وتحتوي هذه الدراسة على مقدمة وثلاث محاور تبدأ بشرح مفاهيم الفقر وتطورها التاريخي في المحور الأول والتي يعقبها توضيح لكيفية قياس الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع في المحور الثاني، وتحليل لواقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2013) في المحور الثالث والتي يليها الخاتمة والتوصيات.

أولاً: التطور التاريخي لمفهوم الفقر

يهدف هذا المحور من الدراسة إلى التعريف بالفقر وبيان تطور مفهومه عالمياً خلال الفترة 1900-2017 بالتركيز على أهم القضايا التي تم ادراجها في هذا المفهوم في العقود الأخيرة، بالإضافة إلى تفسير العلاقة بين الفقر وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به كتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي وطريقة تناولها قديماً وحديثاً. ويترتب على التحديد الدقيق لمفهوم الفقر تحديد السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتخفيف ومحاربة الفقر ومعرفة المستوى المطلوب من التدخل الحكومي والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في ذلك.

تغيّر المفهوم العالمي للفقر تغيراً كبيراً في العقود الأخيرة حيث تم إدراج أبعاد إنسانية أعمق في هذا المفهوم تشمل قضايا العيش الكريم واحترام الذات والاخرين والاستبعاد الاجتماعي والحرمان المتعدد.

تعريف الفقر

الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم وكل ما يُعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة. وفي غالب الأحوال ينتج الفقر عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة في المجتمع. وعّرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) الفقر ببعد إنساني أعمق يتضمن عدم مقدرة الافراد على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية واكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والوصول إلى الموارد المطلوبة لتحقيق مستوى معيشي كريم. ويمكن تقسيم الفقر الى فقر مطلق وفقر عام (Absolute poverty and Overall poverty). وتشير جوانا ماك (Joanna Mack 2016) إلى أن الفقر المطلق يتمثّل في الحرمان الحاد أو الجوع أو موت الافراد في أعمار مبكرة أو المعاناة، ويعكس الفقر المطلق الحاجات الملحة العاجلة للفقراء. وقد عرّفت الأمم المتحدة الفقر المطلق بأنه "الحالة التي تتصف بالحرمان الحاد من احتياجات الانسان الأساسية والتي تشمل الغذاء، الماء الصالح للشرب، المرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي، المأوى، التعليم والمعلومات". ولا يعتمد الفقر المطلق على دخل الفرد فقط ولكن يعتمد أيضاً على مستوى توفر هذه الخدمات في المجتمع وإمكانية الحصول عليها.

يترتب على التحديد الدقيق لمفهوم الفقر تحديد السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتخفيف ومحاربة الفقر ومعرفة المستوى المطلوب من التدخل الحكومي والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي في ذلك.

أما الفقر العام فيشتمل على عدة مظاهر منها: افتقار الافراد للدخل والموارد (أو العوامل الإنتاجية) التي تمكن من استدامة المعاش وانتشار الجوع وسوء التغذية والافتقار للتعليم والخدمات الأساسية الأخر مثل الافتقار للمأوى والمسكن وتفشي الأمراض وازدياد عدد حالات الوافيات بسبب المرض والبيئة غير الآمنة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز وعدم القدرة على المشاركة في صنع القرار المدني. ويوجد الفقر العام في كل دول العالم غنيها وفقيرها، ولكن يكثُر في الدول النامية بسبب كثرة تعرض الافراد للمخاطر التي تقود إلى الفقر مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات السياسية والركود الاقتصادي المحلي أو العالمي. ويمكن تقسيم الفقر وفقاً لخط الفقر إلى فقر مطلق وفقر نسبي وفقر حاد وسنستعرض هذه التعريفات عند شرح مقاييس الفقر.

تطور مفهوم الفقر

تطور مفهوم الفقر تطوراً سريعاً خلال الأربعة قرون الماضية، ابتداءً من ارتباط الفقر بانخفاض دخل الفرد ومروراً بإدخال مفاهيم الحرمان النسبي والمتعدد ووصولاً إلى اخذ عامل الزمن في الاعتبار، وادراج قضايا احترام النفس وعدم مقدرة الفرد على مشاركة ومواكبة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وغيرها من الجوانب الأخرى التي ما تزال مثار الجدل بين الاقتصاديين.

يبيّن الشكل رقم (1) بعض القضايا التي تم إدراجها في مفهوم الفقر والتي تتضمن الآتي: فقر الدخل و الاستهلاك (Income and consumption poverty)، التنمية البشرية (Human Development)، الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion)، مستوى الرفاهية (أو سوء الحال) (Well-being and ill-being)، نقص القدرات و عدم المقدرة على لعب دور إيجابي في المجتمع (Lack of capabilities and functioning)، الهشاشة أو التعرض للمخاطر (أو القابلية للإصابة)، (Vulnerability)، عدم استدامة أسباب المعاش (Livelihood Unsustainability)، الحرمان النسبي (Relative deprivation)، الحرمان المتعدد (Multiple deprivation) وغيرها من القضايا ذات الصلة.

وتعتبر دراسات الاقتصادي البريطاني Booth في لندن، ودراسة راونتري Rowntree في مدينة York شمال إنجلترا في عام 1901، من أوائل الدراسات الاقتصادية في مجال الفقر في الاقتصاد الرأسمالي وقد قامت الدراسة الأخيرة بوضع أول معايير قياس الفقر في بريطانيا والتي بُنيت على أساس تقدير متطلبات الاسرة الغذائية وغير الغذائية في تلك الفترة. وقد تطور مفهوم الفقر تطوراً كبيراً خلال حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي. ويبين الشكل رقم (2) التطور التاريخي لمفهوم الفقر.

الشكل رقم (1): بعض القضايا المتعقلة بمفهوم الفقر

المصدر: إعداد الكاتب

تطور مفهوم الفقر في الستينات من القرن الماضي 1960s

ركّز الباحثون الاقتصاديون في مفهوم الفقر خلال هذه الفترة على ربط مفهوم الفقر بمستوى دخل الفرد والذي يقاس عادة بمتوسط دخل الفرد في الدولة، بمعنى ان الفقر في هذه الفترة هو فقر الدخل فقط. ونتيجة لهذا الفهم، دعا الاقتصاديون إلى زيادة النمو الاقتصادي كوسيلة أو آلية لتخفيف الفقر. ومن أمثلة هذه الدراسات دراسات بيرسون وشركاؤه The Pearson (Commission, and Partner (1969 (أنظر تقرير بيرسون الصادر عن اليونسكو 1970).

تطور مفهوم الفقر في السبعينات من القرن الماضي 1970s

وقد تطور مفهوم الفقر تطوراً كبيراً في السبعينات (1970s) من القرن الماضي واشتهر موضوع الفقر عالمياً خاصة بعدما تبناه رئيس البنك الدولي روبرت ماك نمارا (Robert Mc Numara) في عام 1973. وظهرت بعد ذلك عدة دراسات تدعو البلدان النامية إلى زيادة النمو الاقتصادي مع إعادة توزيع الدخل (Growth with redistribution). وبالتالي أدرجت آلية جديدة لمحاربة الفقر هي إعادة توزيع الدخل في المجتمع. وكذلك حدث انتقالان مهمان في مفهوم الفقر خلال هذه الفترة وهما:

(1) توسيع مفهوم الفقر ليشمل حاجات أساسية أوسع لحياة الانسان مثل الصحة والتعليم. وقد جاء هذا الانتقال نتيجة لجهود منظمة العمل الدولية (International Labour Organization (ILO والتي بينت أن الفقر ليس فقط هو فقر الدخل وإنما هو فقر الحصول على الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

(2) التأكيد على الحرمان النسبي بدلاً عن الحرمان المطلق حيث قام البريطاني Townsend بتنقيح مفهوم الفقر وبيان أن الفقر ليس فقط في فشل الافراد في مقابلة الحد الأدنى من الغذاء والاعاشة (بمعنى الفقر المطلق) وانما يشمل ايضاً الفشل في مواكبة الفرد للمستوى السائد في مجتمعه من الناحية الاقتصادية (بمعنى فقر الفرد النسبي في مجتمعه)، ومن ثم جاء التمييز بين الفقر المطلق والنسبي.

تطور مفهوم الفقر في الثمانينات من القرن الماضي 1980s

ظهرت تطورات وتعقيدات جديدة في مفهوم الفقر في الثمانينات تشمل المجالات التالية:

(1) تضمين جوانب غير مالية (أو غير نقدية) في مفهوم الفقر مثل ادراج مفهوم العجز الاجتماعي أو ما عبّر عنه الكاتب شامبير Chamber بأنهم الأشخاص المغلوب على أمرهم أو المعزولين (Powerless and Isolation). وتطّور هذا المبدأ لاحقاً إلى التأكيد على أهمية مشاركة كل افراد المجتمع (Participation) في القضايا العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتبنت الأمم المتحدة هذا المبدأ، وقامت أهداف التنمية المستدامة على مبدأ الشمولية (وهي إشراك الكل وعدم تخلي المجتمع عن أي فرد).

(2) إدخال مفهوم الهشاشة (التعرض للمخاطر أو القابلية للإصابة) Vulnerability والتي تتعلق بعدم مقدرة بعض افراد المجتمع أكثر من غيرهم على مقاومة الهزات المختلفة كالهزات الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والزلزال والآفات والهزات الاقتصادية كهزات الاقتصاد المحلي والعالمي مثل ارتفاع اسعار الغذاء وتذبذب اسعار النفط والأزمات المالية العالمية. وبينت الدراسات المهتمة بمفهوم الهشاشة أهمية وجود الأصول المالية لدى الأفراد، ووجود المدخرات والعلاقات الاجتماعية لتوفير الحماية للأفراد من هذه الهزات و المخاطر.

(3) توسيع نطاق مفهوم الفقر ليشمل جوانب تتعلق بكسب المعاش (Livelihood) وقد تبنت لجنة Brundtland هذا التعريف والذي نتج عنه لاحقاً مفهوم أسباب المعاش المستدام.

(4) تأكيد امارتيا سين (Amartya Sen) والحائز على جائزة نوبل في دراسات الفقر، على أن دخل الفرد يكون فقط ذو قيمة إذا ذاد من مقدرات وإمكانات الفرد وبالتالي زاد من تمكينه من أن يكون فاعلاً في المجتمع.

(5) تسارع وتيرة الدراسات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة (Gender) و ما ترتب عليها من السياسات الداعية إلى تمكين المرأة في المجتمع.

يشير الفقر المطلق الى فشل الافراد في مقابلة الحد الأدنى من الغذاء والاعاشة بينما يشمل الفقر النسبي الفشل في مواكبة الفرد للمستوى السائد في مجتمعه من الناحية الاقتصادية (بمعنى فقر الفرد النسبي في مجتمعه).

الشكل رقم (2): تطور مفهوم الفقر تاريخيا

مفهوم الفقر في الستينات

- الفقر في هذه الفترة هو *فقر الدخل* فقط
- المعالجة: زيادة النمو الاقتصادي

مفهوم الفقر في السبعينات

- ادخال مبدأ: *النمو مع إعادة توزيع الدخل*
- توسيع مفهوم الفقر ليشمل *حاجات أساسية* أوسع مثل الصحة والتعليم
- التأكيد على *الحرمان النسبي*

مفهوم الفقر في الثمانينات 1980s

- تضمين جوانب غير مالية (أو غير نقدية) في مفهوم الفقر مثل إدراج مفهوم العجز (تطور هذا المبدأ الى مبدأ الشمولية: بمعني *مشاركة كل افراد المجتمع* (*Participation*)
- ادخال مفهوم الهشاشة (*التعرض للمخاطر* أو القابلية للإصابة) *Vulnerability*
- توسيع نطاق مفهوم الفقر ليشمل لاحقاً مفهوم *اسباب المعاش المستدام*
- ازدياد الدراسات عن *المساواة بين الرجل والمرأة*

تطور مفهوم الفقر في التسعينات 1990s

- الحديث عن الرفاهية (Well being)
- ادخال مفهوم التنمية البشرية (Human Development)
- ادراج مفهوم بالاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion).
- التركيز على الحرمان المتعدد (Multiple Deprivation)

تطور مفهوم الفقر في الألفية الثالثة 2000s

- اعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية الثالثة التنموية ((Millennium Development Goals (MDGs))
- تحديات العولمة

تطور مفهوم الفقر بعد عام 2015

- وأخيراً: اعلان الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030
- التركيز على مفهوم التنمية المستدامة

المصدر: إعداد الكاتب.

تطور مفهوم الفقر في التسعينات من القرن الماضي 1990s

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تطوراً جديداً في مفهوم الفقر وهو الحديث عن الرفاهية (Well being) كتعبير مجازي عن اختفاء الفقر، وكذلك الاهتمام بوجهات نظر ورؤى الفقراء عن أحوالهم. وقد كان لآراء سين (Sen) عن الفقر دوراً هاماً في أن تطور هيئة الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية (Human Development) والذي يمثل واحداً من أهم المفاهيم المستخدمة حديثاً في مجال التنمية الاجتماعية والفقر. ويوضح مفهوم التنمية البشرية الحرمان من الفرص و الخيارات التي تجعل الفرد يعيش حياة طويلة، صحية، خلاقة، لائقة، حرة، كريمة تحترم الذات و تحترم الآخرين. وفي هذا السياق، فقد اهتمت الدول الغربية بمفهوم الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion) الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، بالإضافة إلى تركيز مفهوم الفقر في التسعينات (1990s) على الحرمان المتعدد (Multiple Deprivation) (وليس الحرمان النسبي (Relative Deprivation والذي يشمل انخفاض الدخل، السكن غير اللائق، صعوبة الحصول على التعليم والصحة. والاهتمام بالأساليب أو الطرق التي تؤدي إلى ظهور الحرمان المتعدد.

تطور مفهوم الفقر في الألفية الثالثة 2000s

تسارعت وتيرة التغير في مفهوم الفقر في القرن الحادي والعشرين. وقد اختلفت الأوضاع المعيشية والقوانين والحقوق والواجبات والعادات عن العقود السابقة، وأصبحت العولمة (Globalization) هي التي تربط الناس والمستويات المعيشية. وعلى الرغم من هذه التطورات فقد استمر الازدياد في عدم المساواة في توزيع الدخل (Inequality) بين الدول المختلفة وفي داخل الدولة نفسها. وركّز مفهوم الفقر في هذه الفترة الزمنية على الحرمان المتعدد (Multiple Deprivation). وأعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 أهداف الألفية التنموية (Millennium Development Goals (MDGs)) والتي تستهدف تخفيض الفقر وأسبابه ومظاهره بحلول 2015. وقد غطت أهداف الألفية التنموية ثمانية مجالات هي: القضاء على الفقر والجوع، التعليم العمومي، مساواة الرجل والمرأة، صحة الطفل، صحة الأمومة، محاربة مرض نقص المناعة الطبيعية والايدز، البيئة المستدامة، والشراكة العالمية لتحقيق هذه الأهداف. وقد تم تفصيل الهدف الأول وهو القضاء على الفقر المدقع (Extreme Poverty) والجوع، على النحو التالي:

- تقليص عدد الأشخاص الذين يقل مستوى دخلهم عن واحد دولار في اليوم في العالم إلى النصف.
- تحقيق تشغيل كامل ومنتج وعمل لائق لكل الناس بما فيهم المرأة والشباب.
- تقليص نسبة الافراد الذين يعانون من الجوع في العالم إلى النصف.

تقييم الأمم المتحدة لمستوى تحقيق أهداف الألفية الثالثة التنموية (MDGs):

أوضح تقرير الأمم المتحدة في عام 2015 أن معدلات الفقر المدقع قد انخفضت في الدول النامية عموماً من نسبة 47 % في عام 1990 إلى نسبة 14 % في عام 2015. وانخفض عدد الفقراء عالمياً بأكثر من النصف وذلك من 1.9 مليار شخص في عام 1990 إلى 836 مليون شخص في عام 2015. كما انخفضت نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في الدول النامية إلى النصف وذلك من نسبة 23.3% خلال الفترة من 1990-1992 إلى نسبة 12.9% خلال الفترة 2014-2016. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول النامية من نسبة 83% في عام 2000 إلى نسبة 91% في عام 2015. وبالمثل، ارتفع مستوى المساواة بين الجنسين عالمياً وازداد عدد النساء في المجالس البرلمانية في نسبة 90% من الدول النامية.

وتحسنت المؤشرات الصحية في الدول النامية، فانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من عدد 90 طفل لكل ألف طفل في عام 1990 إلى عدد 43 طفل في عام 2015 بمعنى أنها انخفضت إلى أقل من النصف. كما انخفضت حالات وفيات الأمهات في الولادة بنسبة 45% عالمياً. وانخفضت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة الطبيعية بنسبة 40% عالمياً وذلك من 3.5 مليون شخص في عام 2000 إلى 2.1 مليون شخص في عام 2013. وارتفع عدد الأشخاص الذين يحصلون على مصادر مياه شرب نظيفة عالمياً من نسبة 76 % في عام 1990 إلى نسبة 91 % في عام 2015. كما ازداد حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بنسبة 66 % بين عامي 2000 إلى 2014 لتصل إلى 135 مليار دولار.

خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030

وضعت الصيغة النهائية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2014، والتي اعتمدتها الأمم المتحدة رسمياً في نيويورك في سبتمبر 2015. والتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (الأمم المتحدة، 2016). وتهدف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى تحقيق 17 هدفاً وهي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، توفير الصحة الجيدة والرفاه، توفير التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية، إيجاد العمل اللائق وزيادة النمو الاقتصادي، توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، تعزيز الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل، واستدامة المدن والمجتمعات المحلية، والاستهلاك والإنتاج المسئولان، وحماية المناخ، حماية الحياة تحت الماء، والحياة البرية، تعزيز السلام والعدل والمؤسسية، وعقد الشراكات الدولية لتحقيق هذه الأهداف. وتتمثّل أهم المبادئ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 في المساواة والشمولية. وتؤكد هذه الأهداف على أهمية مشاركة جميع افراد المجتمع في

التنمية أو عدم التخلي عن اي شخص فيه (Ensuring that no one is left behind).

ويرتكز النموذج العالمي الجديد للاستدامة على العلاقات التفاعلية والتشابكية بين البنية التحتية (Infrastructure)، وعدم المساواة (Inequality) والمرونة (مقاومة الهزاتResilience) من خلال آليات تمكينية هي التكنولوجيا والمؤسسية كما في الشكل رقم (3). ويقصد بالذين يتخلى المجتمع عنهم المرأة والأقليات والسكان الأصليين في بعض الدول وذوي الحاجات الخاصة وفئة الشباب، وغيرها من الفئات المستضعفة. ويبرز التحدي الكبير في هذا النموذج في إمكانية الترجيح والموازنة بين الأهداف الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية لأن تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية قد يتطلب التضحية بالكفاءة الاقتصادية.

يرتكز النموذج العالمي الجديد للاستدامة على العلاقات التفاعلية والتشابكية بين البنية التحتية (Infrastructure)، وعدم المساواة (Inequality) والمرونة (مقاومة الهزات Resilience) من خلال آليات تمكينية هي التكنولوجيا والمؤسسية.

الشكل رقم (3): العلاقة التبادلية بين عدم المساواة والمرونة والبنية التحتية

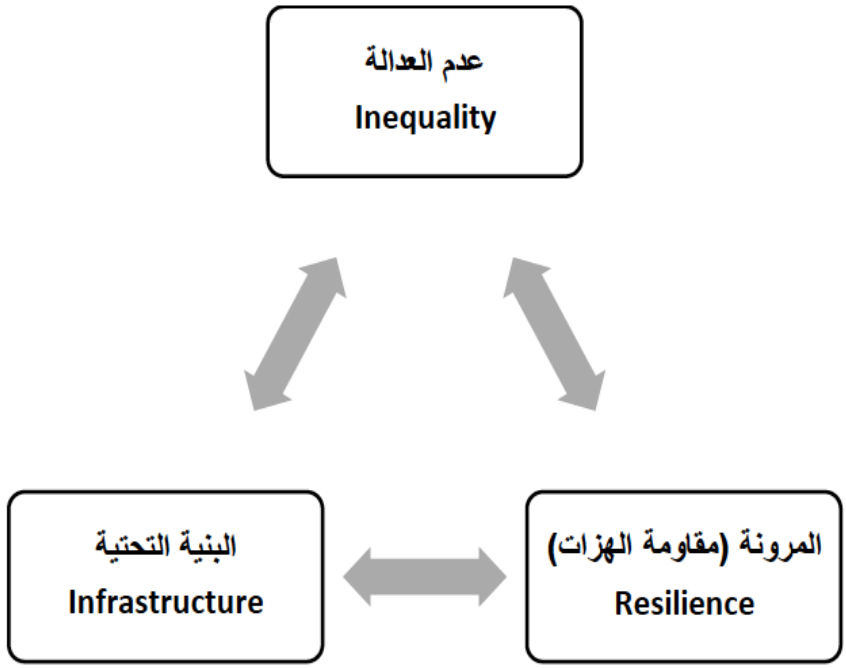

المصدر: تقرير التنمية المستدامة 2016.

ويبيّن الشكل رقم (3) العلاقة بين البنية التحتية وعدم المساواة والمرونة (مقاومة الهزات) في النموذج العالمي الجديد للأمم المتحدة. وتُفسر العلاقة التبادلية بين محوري البنية التحتية وعدم المساواة في أن توفر البنية التحتية تُمكّن الافراد من الوصول للسلع والخدمات الاساسية، مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية على المستوى الكلي، بالإضافة إلى إمكانية وصول الافراد للسلع والخدمات وفرص العمل على المستوى الجزئي. وفي الجانب الآخر، يُؤثر عدم المساواة بين أفراد المجتمع في الفرص الاقتصادية والسياسية على احتمالات توفر البنية التحتية من خلال تأثيره على توازن تمثيل الفئات المجتمعية المختلفة في القيادة السياسية العليا التي تتخذ القرار الحكومي بشأن البنية التحتية في الدولة. أما العلاقة بين محوري البنية التحتية والمرونة (مقاومة الهزات) في الشكل رقم (3)، فهي من أكثر العلاقات التي لاقت اهتماماً من قبل الباحثين ومتخذي القرار، وهي تعني تأثير نوعية وتوزيع البنية التحتية على المرونة ومقدرة الأفراد على مقاومة الهزات المختلفة. فيساعد توفر البنية التحتية الجيدة الافراد على مقاومة الهزات وبالتالي يزيد من مقدرتهم على المقاومة. أما العلاقة التبادلية بين محوري عدم المساواة والمرونة فان عدم المساواة في الفرص والتمييز ضد بعض الفئات المجتمعية يؤثر على الترابط الاجتماعي وبالتالي يقلل من مقدرة المجتمع على مقاومة الهزات. ويركّز هذا النموذج على نوعين من الآليات أو العوامل الممكنة (Enablers) لتحقيق أهدافه وهي: التكنولوجيا الجيدة والمؤسسات الشمولية (بمعنى التي لا تستبعد أحد)، فالأولى تساعد على تعزيز الإنتاج والتواصل الاجتماعي بين الافراد والثانية تزيد من فرص المهمشين وتدمجهم في المجتمع.

ثانياً: قياس الفقر وتوزيع الدخل

بناءً على مفاهيم الفقر السابقة، سيتم في هذا الجزء من الدراسة توضيح كيفية قياس مستوى تغلغل وانتشار الفقر في المجتمع. وتتمثل الخطوة الأولى والأصعب في القياس العملي للفقر في تحديد خط الفقر الذي يُميّز الفقراء من غيرهم من فئات المجتمع. وفي هذا السياق، فإن الفقراء هم الذين يقع دخلهم (أو إنفاقهم) تحت خط الفقر. ستتناول الدراسة تحديد خط الفقر ومؤشرات قياسه مثل المؤشر العددي للفقر ومؤشرات فجوة الفقر وشدة الفقر ومؤشر تغير الفقر بمرور الوقت (SST) ومؤشر واتس (مؤشر حساسية الفقر مع توزيع الدخل). وتبيّن مزايا وعيوب كل مؤشر من المؤشرات السابقة والصيغ الرياضية لها. بالإضافة إلى توضيح مقاييس توزيع الدخل مثل عُشر التشتت النسبي ومعامل جيني ومقاييس ثيل T وثيل L ومقاييس اتكنسون.

تتمثّل أهم مؤشرات قياس الفقر في: المؤشر العددي للفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر ومؤشر تغيّر الفقر بمرور الوقت (SST) ومؤشر واتس (حساسية الفقر مع توزيع الدخل). أما أهم مقاييس توزيع الدخل فهي: عُشر التشتت النسبي ومعامل جيني ومقاييس ثيل T وثيل L ومقاييس اتكنسون.

خط الفقر

يتم تحديد خط الفقر في الدول المختلفة من خلال ثلاثة طرق أو منهجيات وهي:

(1) تكلفة الحاجات الأساسية (The cost of basic needs method).
(2) تناول الغذاء والطاقة (Food Energy intake method).
(3) التقييم الخاص او الشخصي (Subjective poverty line).

وتعتبر طريقة تكلفة الحاجات الأساسية هي أكثر الطرق المستخدمة في تحديد خط الفقر في الدولة حيث يتم في هذه الطريقة تقدير تكلفة حصول الفرد على قدر كافٍ من الغذاء يعادل في العادة 2100 سعراً حرارياً للفرد في اليوم. ثم يضاف إلى ذلك تكلفة الحاجات الأساسية الأخرى مثل الملبس والمأوى. وعند عدم توفر البيانات عن الأسعار السائدة تستخدم الطريقة الثانية لتحديد خط الفقر وهي طريقة نتناول الغذاء والطاقة حيث يتم رسم إنفاق (أو دخل) الفرد على إحدى المحورين للإحداثيين السني أو الصادي وكمية الاستهلاك (محسوبة بالسعرات الحرارية للفرد الواحد) على المحور الآخر وذلك لتحديد مستوى الانفاق (أو الدخل) الذي يتوافق مع الحد المقبول من استهلاك الأسرة. أما الطريقة الثالثة وهي طريقة خط الفقر الخاص أو الشخصي فتقوم على توجيه سؤال للسكان عما يرونه مناسباً بخصوص أقل مستوى دخل يحتاجونه للإيفاء بحاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية.

ويمكن تقسيم خطوط الفقر إلى خطوط الفقر المطلقة والنسبية. ويستخدم خط الفقر المطلق في قياس مستوى الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية للإنسان. على سبيل المثال: خط الفقر العالمي واحد دولار في اليوم، يعني أن الفقراء في العالم هم الذين يكون دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم. وعُدّل خط الفقر العالمي لاحقاً في عام 2005 إلى 1.25 دولار ثم أخيراً إلى 1.90 دولار في اليوم في عام 2015. وفي العادة يظل خط الفقر المطلق ثابتاً مع مرور الوقت، ويُعدّل فقط مع تغير معدل التضخم كما هو عليه الحال في الولايات المتحدة. ومن مميزاته أنه يسمح بتقييم وتتبع تطور الفقر في المجتمع عبر الزمن، ويسمح ايضاً بتقييم أثار السياسات والبرامج الموجه لمحاربة الفقر في الدولة.

أما خط الفقر النسبي فهو عبارة عن معيار يتم تحديده وفقاً لأحوال المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وبالتالي يختلف خط الفقر النسبي من دولة لأخرى ومن زمان إلى زمان آخر، فعلى سبيل المثال: يعتبر الفرد فقيراً إذا كان يعيش على أقل من 10 % من متوسط الدخل في أمريكا حتى وان كان يُعد غنياً في دول أخرى. ويعتمد اختيار خط معين من خطوط الفقر على الغرض الذي سيستخدم فيه فيما بعد. فقد يكون مناسباً استخدام مبلغ واحد دولار في اليوم ($1) كخط فقر عالمي للمقارنات الدولية، وعلى هذا، يقع الفرد تحت خط الفقر إذا كان دخله

أقل من واحد دولار في اليوم في أي بلد في العالم. وتكون خطوط الفقر النسبية أصلح للبرامج الاستهدافية وسياسات مكافحة الفقر في منطقة معينة من الدولة، فاختيار خط فقر نسبي معين هو مسألة تقديرية وبالتالي تختلف من دولة لأخرى.

الشكل رقم (4): مؤشرات قياس الفقر

قياس الفقر خط الفقر				
مؤشر عدد الفقراء (*نسبة الفقراء في العدد الكلي للسكان*) P_0	مؤشر فجوة الفقر (بُعد الفرد أسفل خط الفقر) P_1	مؤشر شدة الفقر (تفاوت الفقراء في الفقر أو عمق الفقر) P_2	مؤشر (SST) (تغير الفقر بمرور الوقت) *Psst*	مؤشر واتس (حساسية الفقر مع توزيع الدخل) *W*

مؤشرات قياس انتشار الفقر في المجتمع

إذا توفرت البيانات الكافية عن مستوى رفاهية المجتمع مثل دخل الفرد وخط الفقر، فيُمكن استخدام خمسة مقاييس أو مؤشرات لتحديد مستوى تغلغل وانتشار الفقر في المجتمع وهي:

(1) مؤشر عدد الفقراء (P_0) (Headcount Index)

(2) مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Index (P_1))

(3) مؤشر شدة الفقر (أو مؤشر مربع فجوة الفقر (P_2)) The Squared Poverty Gap (Poverty Severity) Index

(4) مؤشر تغير الفقر بمرور الوقت (Sen-Shorrocks-Thon Index) (SST)

(5) مؤشر حساسية الفقر مع تغيّر توزيع الدخل.

ويوضح الشكل رقم (4) المؤشرات السابقة والتي يُمكن تفصيلها على النحو التالي:

(1) مؤشر عدد الفقراء (Headcount Index)

يقيس هذا المؤشر نسبة الفقراء في العدد الكلي للسكان في الدولة أو المنطقة وهو مؤشر شائع الاستخدام ومألوف لأنه سهل الفهم والاحتساب ويرمز له بالرمز (P_0) ويُعطى بالصيغة الرياضية التالية:

$$P_0 = N_P / N$$

حيث أن N_P هي عدد الفقراء ، N هي العدد الكلي للسكان. فعلى سبيل المثال

إذا كان عدد السكان هو 2000 نسمة وكان عدد الفقراء هو 400 فقير، فإن مؤشر الفقر العددي (P_0) يساوي:

$$P_0 = (400/2000)*100\% = 20\%$$

بمعنى أن نسبة 02% من السكان فقراء. وأهم عيوب المؤشر هي أنه:

أ- لا يأخذ في الاعتبار كثافة الفقر في المجتمع.

ب- لا يأخذ في الاعتبار التحويلات العينية التي قد تتم من غني الي فقير أو من فقير إلى من هو أفقر منه.

ج- لا يُبين مستوى فقر الفقراء، ولا تتغير قيمته إذا ازداد الذين تحت خط الفقر فقراً، لأنه يركز على عدد الفقراء فقط.

ومن مقتضيات تبني الجهات المسئولة لهذا المقياس أن أسهل طريقة لتخفيض الفقر في المجتمع تكون من خلال استهداف الذين هم تحت خط الفقر مباشرة لأن اخراجهم من الفقر أقل تكلفة من غيرهم، مع أن الذين يستحقون الاستهداف والدعم هم من بالقاع أو هم أفقر الفقراء.

(2) مؤشر فجوة الفقر

(Poverty Gap Index (P_1)):

يقيس هذا المؤشر مدى بُعد الفرد أسفل خط الفقر (فجوة الفقر كنسبة من خط الفقر). ومجموع فجوات الفقر يعطي التكلفة الأدنى لإزالة الفقر في المجتمع إذا اجيد استهداف التحويلات الحكومية للفقراء. ورياضياً، فان فجوة الفقر للفرد المعين (G_i) هي الفرق بين خط الفقر (Z) ودخل الفرد المعين (y_i)، اما الافراد الذين يزيد دخلهم عن مستوى خط الفقر فان فجوة الفقر لهم تساوي صفر، مما يعني أن فجوة الفقر للفرد المعين (G_i) هي:

$$G_i = (z - y_i) \quad , I\,(y_i < z)$$

وبالتالي يمكن كتابة مؤشر فجوة الفقر (P_1) في المجتمع كالاتي:

$$P_1 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\frac{G_i}{z}$$

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر في قياس الفقر الا انه لا يعكس مستوى تغيّر عدم المساواة (Inequality) بين الفقراء في الفقر.

(3) مؤشر شدة الفقر (أو مؤشر مربع فجوة الفقر (P2))

The Squared Poverty Gap (Poverty Severity) Index

يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار عدم المساواة بين الفقراء أنفسهم في مستوى الفقر. وهو إحدى معايير Foster-Greer-Thorbecke (FGT)) للفقر. ويقوم هذا المؤشر بحساب متوسط مرجح لمربعات فجوات الفقر بالنسبة لخط الفقر، ويمكن كتابته رياضياً بالمعادلة التالية:

$$P_a = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{G_t}{z}\right)^a$$

حيث أن N هي حجم العينة، z هي خط الفقر، G_t هي فجوة الفقر، a هي معلمة ($a \geq 0$)، و كلما كانت قيمة هذه المعلمة كبيرة، كلما كان وزن موقع أفقر الفقراء أكبر على النحو التالي:

- عندما تكون (a = 0)، فإن هذا المؤشر يتحوّل ببساطة إلى مؤشرعدد الفقراء P_0 (Headcount Index).
- عندما تكون (a = 1)، فإن هذا المؤشر يتحوّل إلى مؤشر فجوة الفقر P_1 (Poverty Gap Index).
- عندما تكون (a = 2)، فإن هذا المؤشر يتحوّل إلى مؤشر شدة الفقر P_2 (Poverty Severity Index).

وهذا المؤشر أقل استخداماً من المؤشرات الأخرى لعدم سهولة تأويل نتائجه. وعلى الرغم من أن مقياس FGT يوفر إطار تتحد فيه كل مقاييس الفقر السابقة الا انه لم يتمكّن من الإجابة عن السؤال التالي: ما هي أنسب قيمة للمعلمة (a). وتوفّر مقاييس عمق الفقر وشدة الفقر معلومات متكاملة عن مدى وقوع وتفشي الفقر في المجتمع. فربما يزداد انتشار الفقر في بعض المجموعات أو الفئات المجتمعية ولكن تقل فجوات الفقر بينهم، وربما ينخفض الفقر في المجتمع ولكن تزداد الفجوة الفقر بين الأغنياء والفقراء كما هو الحال في دولة مدغشقر في افريقيا.

(4) مؤشر سين (Sen Index)

طوّر هذا المؤشر العالم الهندي امارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1976 وتوجد عدة نسخ حديثة معدّلة منه. وقد حاول سين ان يجمع بين تأثير عدد الفقراء وتأثير شدة فقر الفقراء وتأثير توزيع الفقر بينهم في مؤشر واحد، كما هو موضح في المعادلة الرياضية التالية:

$$P_s = P_0 \left(1 - (1 - G^P)\frac{\mu^P}{z}\right)$$

- حيث أن: P_0 هي المؤشر العددي للفقر، μ^P هي متوسط دخل (أو انفاق الفقراء)، G^P هي معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل بين الفقراء. وما زال مؤشر سين مثار الجدل بين الاقتصاديين، ولم يستخدم هذا المؤشر اطلاقاً خارج الأدبيات الأكاديمية لافتقاره للجاذبية التي تتميز بها المؤشرات البسيطة للفقر، بالإضافة إلى عدم مقدرته على تحليل مساهمة الفئات الفرعية المختلفة في تفاقم الفقر في المجتمع.

(5) مؤشر (Sen-Shorrocks-Thon Index) (SST)

يعتبر هذا المؤشر من أهم التعديلات التي ادخلت على المؤشر السابق لسين. ويُعطى بالمعادلة الرياضية التالية:

$$P_{SST} = P_0\, P^P \left(1 + \hat{G}^P\right)$$

مما يعني أن هذا المؤشر هو عبارة عن حاصل ضرب مؤشر عدد الفقراء (P_0)، في مؤشر فجوة الفقر (P^P)،

في (1 + معامل جيني) لنسب فجوات الفقر ($\hat{G}^P$) بين السكان. ويتميز هذا المؤشر بمقدرته على معرفة تغيّر الفقر بمرور الوقت من خلال تفكيكه إلى ثلاثة أجزاء و هي:

- التغير النسبي في عدد الفقراء.
- التغير النسبي في فجوة الفقر (بين الفقراء).
- التغير في مؤشر عدم المساواة في توزيع الفقر بين الفقراء. كما يلي في المعادلة:

$$\Delta In P_{SST} = \Delta In P_0 + \Delta In P_1^P + \Delta In \left(1 + \hat{G}^P\right)$$

(6) مؤشر واتس The Watts Index

وهو من أوائل مقاييس الفقر ذات الحساسية مع توزيع الدخل في المجتمع. وقد طوّره واتس في عام 1968، ويُعطى بالمعادلة الرياضية التالية:

$$W = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}[In\ (z) - In\ y_t]$$

حيث أن: N هو عدد الأفراد الفقراء والذين يتم ترتيبهم بشكل تصاعدي حسب الدخل (أو الانفاق)، y_t هي الدخل (أو الانفاق)، Z هي خط الفقر. وقد أُستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع في دراسات الفقر لاستنتاج مؤشرات انتشار الفقر الأخرى. ولكن يندر استخدامه على المستوى العملي الميداني. ومن مميزاته انه يستوفي البديهيات التي وضعها كل من (Ravallion and Chen (2001)) لتمييز المقياس الجيد للفقر من المقياس غير الجيد، وتشمل هذه البديهيات على ما يلي:

أ- بديهية التركيز: بمعنى يجب الّا يتغير المقياس أو المؤشر إذا تغير دخل الأغنياء ولم يتغير دخل الفقراء.

ب- بديهية الرتابة: تعني أن أي زيادة في دخل الفقراء يجب أن تخفض مستوى الفقر.

ج- بديهية التحويلات: تعني أن أي تحويلات مالية بين الفقراء (غير المتساويين في الفقر من فقير إلى من هو أفقر منه) يجب أن تخفض مستوى الفقر في المجتمع.

(7) الوقت المطلوب للخروج من الفقر (احصائية Morduch (1998))

طوّر هذه الإحصائية موردخ Morduch (1998) وتعطى بالصيغة الرياضية التالية:

$$t_g^j = \frac{In\ (z) - In(z_j)}{g} = \frac{W}{g}$$

بمعنى أن الوقت الكافي للخروج من الفقر هو نفسه مؤشر واتس مقسوماً على معدل نمو الدخل (أو الانفاق) المتوقع للفقير.

مقاييس عدم عدالة توزيع الدخل
Inequality Measures

يشمل مفهوم عدم عدالة توزيع الدخل (Inequality) المجتمع كله ولا يقتصر على فئة الفقراء فقط وبالتالي فهو مفهوم أوسع من مفهوم الفقر. وتستخدم العديد من المؤشرات الاحصائية في قياس عدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع والتي من أهمها:

1- عُشر التشتت النسبي

Decile Dispersion Ratio

وهو من أبسط مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل وهو مقياس مألوف وشائع الاستخدام، وهو عبارة عن نسبة متوسط الاستهلاك (أو الدخل) لأغنى 10 % من السكان الي متوسط نسبة أفقر 10 % من السكان. ويقيس هذا المؤشر النسب المئوية الأخرى لتوزيع الدخل مثل استهلاك أعلى 5% مع استهلاك أدنى 5% من السكان. ومن عيوب هذا المقياس أنه لا يأخذ في الاعتبار مستوى عدالة توزيع الدخل في الطبقات الوسطى في المجتمع بمعنى أنه يتجاهل واقع الحال بين العُشر الأعلى (أعلى 10 %) والعُشر الأدنى (أدنى 10%). وكذلك، يتجاهل توزيع الدخل فيما بين السكان في العُشر الأعلى والأدنى في المجتمع.

2- معامل جيني The Gini Coefficient

وهو مقياس شائع الاستخدام ومحبوب، وتتراوح قيمته بين (0 إلى 1). فإذا كانت قيمة المؤشر صفر فهذا يعني العدالة تامة في توزيع الدخل (Perfect Equality) في المجتمع. وإن كانت قيمة المؤشر واحد صحيح فهذا يعني انعدام عدالة توزيع الدخل (Perfect Inequality). وفي العادة تكون قيمة هذا المؤشر بين (0.3 – 0.5) للإنفاق الاستهلاكي. ويتم اشتقاق معامل جيني من منحنى لورنز (Lorenz Curve) والذي يرتب السكان تصاعدياً من الأفقر إلى الأغنى، ويُبين هذا المنحنى النسبة التراكمية للسكان على المحور الاحداثي الأفقي، والنسبة التراكمية للإنفاق (الدخل) على المحور الرأسي. ومن مميزات معامل جيني أنه:

- لا يعتمد على الوسط الحسابي لتوزيع العينة من السكان وبالتالي إذا تضاعفت كل الدخول فان قيمته لا تتغير.
- لا يعتمد على حجم السكان فإذا زاد عدد السكان أو انخفض فان قيمة هذا المعامل تظل ثابتة.
- يتميّز بالتماثل أو التطابق فإذا حدث ان تتبادل شخصين دخولهما، فان قيمة هذا المعامل تظل ثابتة.
- له حساسية تحويل Pigou-Dalton فإذا حدث انتقال للدخل من الأغنياء إلى الفقراء، فإن قيمة المعامل تنخفض.

ومن عيوبه:

- عدم سهولة تفكيكه أو تحليله لمعرفة مصادر عدم عدالة توزيع الدخل في الدولة. ويمكن تفكيك عدم العدالة إلى مصادر مرتبطة بفئات سكانية ومصادر أخرى مرتبطة بدخل الفقراء والأغنياء وغيرها من الاتجاهات الأخرى، ولكن لا يمكن تقسيم معامل جيني وجمعه حسب المجموعات، لأن قيمة معامل جيني للمجتمع لا تساوي حاصل جمع هذا المعامل للمجموعات الفردية.

3-مقاييس عدم الانتظام المعممة
Generalized Entropy Measures

أو مقاييس ثيل T و ثيل L
Theil's T and Theil's L

وتسمح هذه المقاييس بتفكيك أو تحليل عدم عدالة توزيع الدخل إلى أجزاء مثل ارجاع جزء من عدم العدالة إلى الاختلاف في داخل المناطق (مثلاً: المناطق الريفية والحضرية)، وإرجاع جزء آخر إلى اختلاف الدخل مثلاً: فجوة الدخل بين الريف والحضر)، بالإضافة إلى اختلاف عدم العدالة عبر الزمن. وفي العادة تنتج ثلاثة أرباع عدم عدالة توزيع الدخل إلى الاختلاف في داخل المجموعة، ويرجع الربع الأخير إلى الاختلاف بين المجموعات.

4- مقاييس آتكنسون لعدم عدالة توزيع الدخل Atkinson's Inequality Measures

وهي مقاييس عامة جداً، وتستخدم في بعض الأحيان كمقاييس لعدم عدالة توزيع الدخل ومن أمثلتها:

- عشر التشتت النسبي، الذي يعرف بأنه إنفاق (أو دخل) أغنى عُشير مقسوماً على انفاق أو دخل أفقر عشير، وهو مقياس محبوب وواسع الانتشار ولكنه مقياس خام جدا (بمعنى لم يتم معالجته لأدراج جوانب مهمة مرتبطة بتوزيع الدخل).
- شكل بين باريد (Pen's Parade graph) وهو شكل يستخدم في توضيح كيفية تغير الدخل، وتوزيع الدخل مع مرور الوقت.
- وتستخدم تمارين المحاكاة-الدقيقة (Micro-Simulation) على نحو متزايد في معرفة مصادر التغير في توزيع الدخل، وتحديد التغيرات الناتجة عن التغيرات في الأسعار، الثروات، الاختيار المهني، والتركيبة السكانية.

المؤشر المركب لقياس الفقر المتعدد الأبعاد

اعتمد تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة على دليل التنمية البشرية (Human Development Index) لقياس التنمية البشرية للدول، وتم اعتماد أربعة أدلة أخرى إضافية في التقرير، أهمها دليل الفقر متعدد الابعاد والذي يقيس الحرمان على المستوى الفردي في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة ويستند هذا المؤشر على بيانات دقيقة من مسوح الأسر المعيشية للدول المختلفة.

ويحتوي دليل الفقر متعدد الأطراف على ثلاثة أبعاد أساسية هي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي وتتضمن هذه الأبعاد الثلاثة بدورها عشرة مؤشرات فرعية هي التغذية ووفيات الأطفال وسنوات الدراسة والتحاق الأطفال بالمدارس ووقود الطهو والصرف الصحي والكهرباء والمياه وأرضية المباني والأصول المالية.

العلاقة بين الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل (Poverty and Inequality)

يرتبط مستوى تغلغل الفقر في المجتمع بمستوى عدالة توزيع الدخل، فينخفض الفقر بزيادة عدالة توزيع الدخل الأمر الذي جعل الاقتصاديون يجعلون عدالة توزيع الدخل من أهم آليات محاربة الفقر كما أوردنا في المحور السابق من الدراسة. ويوضح الشكل رقم (5) مستوى عدم عدالة توزيع الدخل في العالم وفقاً للاقتصادي ديخانوف Dikhanov, Y. ((2005). ومن الشكل يتضح أن خُمس سكان العالم يمتلكون ما يقارب ثلاث أرباع ثروة العالم بينما يمتلك الخُمس الأفقر من سكان العالم نسبة 1.5 % فقط من ثروة العالم، مما يشير إلى سوء توزيع الدخل في العالم والذي ينعكس سلباً على مستويات الفقر في العالم.

يمتلك خُمس سكان العالم ما يقارب ثلاث أرباع ثروة العالم بينما يمتلك الخُمس الأفقر من السكان نسبة 1.5 % فقط منها، مما يشير إلى سوء توزيع الدخل في العالم والذي ينعكس سلباً على مستويات الفقر العالمية.

الشكل رقم (5): عدم عدالة توزيع الدخل في العالم

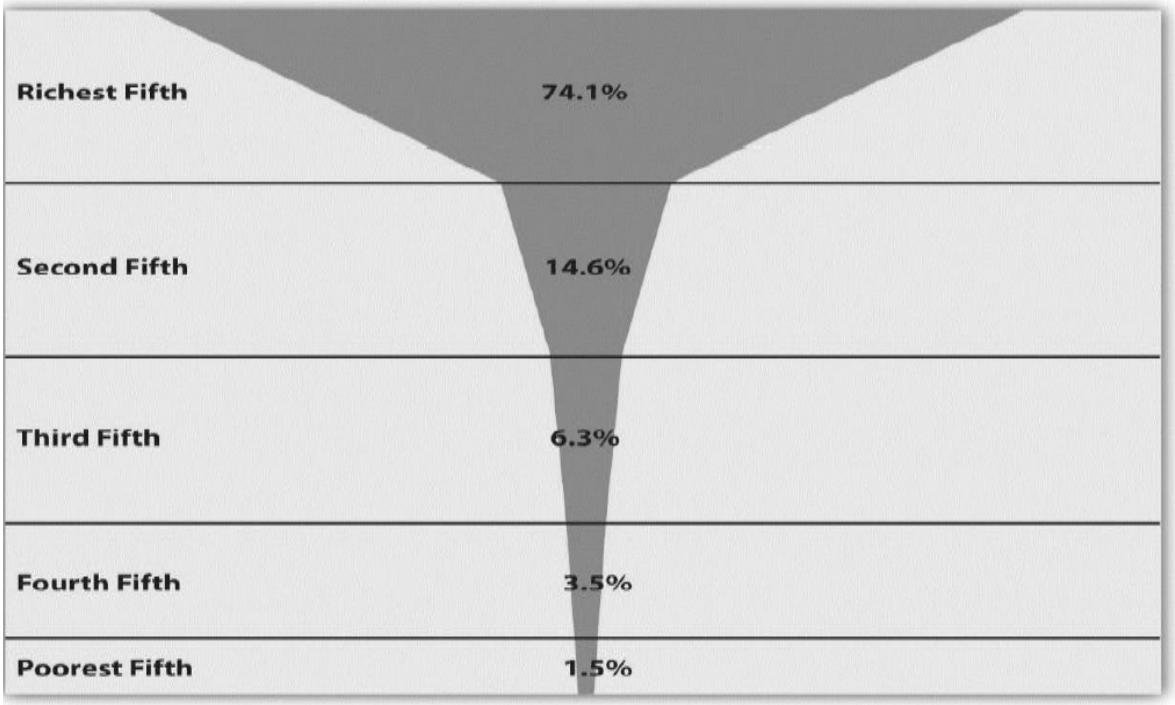

المصدر: (Dikhanov, Y. (2005))

الشكل رقم (6): العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي

ويبين الشكل رقم (6) أن زيادة النمو الاقتصادي والتي تصحبها إعادة توزيع الدخل تقود إلى تخفيض الفقر. وبناءً على تم توضحه في المحاور السابقة فإن أهم قناتين لتخفيض الفقر هما:

1- زيادة النمو الاقتصادي في الدولة
2- اعادة توزيع الدخل في الدولة

وقد أثبتت الدراسات الاقتصادية التطبيقية مثل دراسة (Dollar and Kraay 2002)) أن زيادة دخل الفرد في الدولة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة دخل الفرد الفقير بنسبة 1%، وبالتالي الي انخفاض مستوى الفقر في الدولة. وتتمثّل الأنشطة ذات الأولوية في محاربة الفقر، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-2016)، في الآتي:

- تحسين فرص الحصول على سبل العيش المستدامة وفرص ريادة الأعمال والموارد الإنتاجية للأفراد.
- توفير إمكانية حصول جميع الأفراد على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- تطوير نظم الحماية الاجتماعية للأفراد بصورة تدريجية وذلك لدعم الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم.
- تمكين الفقراء ومنظماتهم ومنحهم صلاحيات أكبر؛
- معالجة اثار الفقر غير المتكافئة على المرأة؛
- العمل مع المانحين والمتلقين للمنح على تخصيص حصص أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر؛

- تكثيف التعاون الدولي للقضاء على الفقر.

وقد قسّم البنك الدولي سياسات محاربة الفقر إلى ثلاثة مجموعات هي:

1- تعزيز الفرص: من خلال تهيئة الاسواق لتعمل بشكل جيد ومنفتح عالمياً، وتعزيز الاستثمار في التعليم والبنية التحتية.
2- تسهيل تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع: والذي يشمل ادماجهم في عملية صنع القرار. والتي يتطلب المساءلة الحكومية، والاعلام القوي، وامكانات المؤسسات المحلية، وآلية للمشاركة في صنع القرار.
3- توفير معالجات لحماية الدخل: والتي تتناول مشكلة التعرض للمخاطر (أو عدم المقدرة على مقاومة الهزات). والتي تتطلب بدورها برامج التأمين أو الضمان الاجتماعي، عمليات تخفيف الكوارث، وبناء قاعدة صلبة من الصحة العامة.

قسّم البنك الدولي سياسات محاربة الفقر إلى ثلاثة مجموعات وهي: تعزيز الفرص وتسهيل تمكين الفئات الضعيفة في المجتمع وتوفير معالجات لحماية الدخل.

ثالثاً: تطور أوضاع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2017)

نستعرض في هذا المحور من الدراسة واقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية بالتركيز على مؤشرات عدد الفقراء وفجوة الفقر وشدة الفقر والفقر متعدد الأطراف بالإضافة إلى مؤشرات عدالة توزيع الدخل مثل معامل جيني (Gini Coefficient) ومقاييس تشتت توزيع الدخل. وقد اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات البنك الدولي عن الفقر باستخدام برنامج Povcalnet والذي يقدمه البنك كأداة تحليلية تساعد الباحثين على تقييم وتقدير الفقر المطلق في الدول المختلفة. وقامت الدراسة بمقارنة تطور الفقر في الدول العربية وربطه بمستوى عدالة توزيع الدخل خلال الفترة 1981-2013.

وتتراوح نسبة الفقراء في الدول العربية وفقاً لخط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم بين 22.5 % في جيبوتي و 18.8 % في اليمن كأعلى نسب تم تسجيلها في الدول العربية إلى نسبة 3.1 % في المغرب ونسبة 1.35 % في مصر و 0.1 % في الأردن وذلك وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2017 كما هو موضح في الجدول رقم (1) والذي يبين مؤشرات الفقر في الدول العربية 2013 وفقاً لخطوط الفقر العالمية ($1.9، $3.2، $5.5) دولاراً في اليوم. وترتفع فجوة الفقر وفقاً لخط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم لتصل إلى 7.5 حوالي % في جيبوتي، و4% في السودان و 4.5 % في اليمن.

وتتراوح نسبة الفقراء في الدول العربية وفقاً لخط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم بين 22.5% في جيبوتي و 18.8 %في اليمن كأعلى نسب تم تسجيلها في الدول العربية إلى نسبة 3.1 % في المغرب ونسبة 1.35 % في مصر.

الجدول رقم (1): مؤشرات الفقر في الدول العربية 2013

	عام المسح	خط الفقر العالمي $1.9 في اليوم			خط الفقر العالمي $3.2 في اليوم			خط الفقر العالمي $5.5 في اليوم			عدد السكان
		عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	عدد الفقراء (كنسبة)	فجوة الفقر	مربع فجوة الفقر	
		(%)	(%)	pov. gap	(%)	(%)	pov. gap	(%)	(%)	pov. gap	(mil.)
الجزائر	2011.17	0.46	0.15	0.11	3.89	0.76	0.3	29.19	6.72	2.34	36.82
جزر القمر	2013	17.67	6.3	3.02	36.85	14.86	8.11	63.11	30.44	18.32	0.74
جيبوتي	2013	22.52	7.51	3.83	44.6	18.04	9.89	74.8	36.2	21.98	0.9
مصر	2015	1.35	0.16	0.04	16.12	2.96	0.85	61.9	18.48	7.37	93.78
العراق	2012	2.46	0.37	0.09	17.85	3.88	1.26	57.34	18.36	7.88	32.78
الأردن	2010.24	0.12	0.03	0.01	2.08	0.36	0.1	18.12	3.78	1.22	7.18
لبنان	2011.77	0	0	0	0.06	0.01	0	1.95	0.33	0.08	4.92
موريتانيا	2014	5.93	1.4	0.5	23.64	6.53	2.67	58.28	21.3	10.38	4.06
المغرب	2006.91	3.12	0.6	0.19	17	4.08	1.49	48.07	16.21	7.34	31.23
السودان	2009	14.92	3.98	1.63	40.53	13.64	6.36	73.17	32.62	18.18	33.65
سوريا	2004	1.67	0.24	0.06	15.3	3.17	0.99	50.42	15.78	6.66	17.81
تونس	2010.41	1.99	0.4	0.12	9.09	2.31	0.89	30.32	9.3	4.15	10.64
فلسطين	2011	0.2	0.08	0.03	3.41	0.57	0.17	21.14	4.93	1.76	3.93
اليمن	2014	18.82	4.46	1.57	52.22	17.27	7.7	81.56	39.28	22.41	26.25

المصدر: البنك الدولي 2017.

وعند تحليل مؤشرات الفقر وفقاً لخط الفقر 3.27 دولار في اليوم، فإن المؤشر العددي للفقراء يرتفع بنسبة كبيرة في الدول العربية كما هو مبيّن في الجدول رقم (1). ويقع وفقاً لهذا المؤشر أكثر من نصف سكان اليمن، وأكثر من 40 % من سكان السودان وجيبوتي تحت خط الفقر (3.2 دولار في اليوم). وترتفع فجوة الفقر لتصل إلى 18 % في جيبوتي، 17 % في اليمن، 13.6 % في السودان.

وعند استخدام خط الفقر 5.5 دولار في اليوم فإن المؤشر العددي للفقراء يرتفع لأكثر من 81.2 %، 74.8 %، 73.2 %، 63.1 %، 61.9 % في كل من اليمن، جيبوتي، السودان، جزر القمر ومصر على التوالي. ويوضح الجدول رقم (1) ارتفاع نسب الفقر في الدول العربية لمستويات عالية جداً عند خط الفقر 5.5 دولار في اليوم. ويعكس هذا المؤشر ضعف الاستدامة الاجتماعية في الدول العربية حيث يصنّف معظم سكان الدول العربية كفقراء وفقاً لهذا المؤشر.

عند استخدام خط الفقر 5.5 دولار في اليوم فإن المؤشر العددي للفقراء في الدول العربية يرتفع لأكثر من 81.2 %، 74.8 %، 73.2 %، 63.1 %، 61.9 % في كل من اليمن، جيبوتي، السودان، جزر القمر ومصر على التوالي.

ويشير مؤشر عدم المساواة في الدخل عن خط الفقر الدولي 1.9 دولار وفقاً لمعامل جيني إلى ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في كل من جزر القمر وجيبوتي والمغرب والتي سجلت نسب 44.99، 44.13، 40.72 على التوالي. وقد سجلت الجزائر نسبة 27.62 وهي أدنى نسب للمؤشر من بين الدول المشمولة في التقرير مما يشير إلى انخفاض سوء توزيع الدخل في هذه الدولة مقارنة بعدد 14 دولة عربية تتوفر بياناتها. وبالمثل يوضح هذا الجدول رقم (2) أن خُمس السكان يمتلكون أكثر من 40% من الدخل في كل دولة من الدول العربية المشمولة في الجدول وفقاً لمؤشر التشتت النسبي للدخل، باستثناء العراق والجزائر والتي تقل فيها هذه النسبة قليلاً عن ذلك (38.5%، 37.2% على التوالي). بينما يمتلك خُمس السكان في جيبوتي وجز القمر نصف الدخل في الدولة. وتقل حصة الخُمس السفلي من السكان عن 10% من الدخل وتصل أدنى قيمة لها في جزر القمر حيث تبلغ نسبة 4.5 % من الدخل. ومن الجدول يتضح أن الدول الأشد فقراً هي أيضاً الأسوأ في جانب توزيع الدخل بين السكان في الدولة.

الجدول رقم (2): توزيع الدخل في الدول العربية وفقاً لمقياس عُشر التشتت النسبي ومعامل جيني

الدولة	عام المسح	حصة أعلى 20% من السكان في الدخل	حصة أعلى 10% من السكان في الدخل	حصة أدنى 20% من السكان في الدخل	حصة أدنى 10% من السكان في الدخل	مؤشر جيني	مؤشر واتس
جزر القمر	2013	50.4	33.7	4.5	1.6	44.99	8.97
الجزائر	2011	37.2	22.9	9.4	4	27.62	0.14
جيبوتي	2013	50	34.1	4.9	1.7	44.13	11.56
مصر	2012	40	26	9.5	4.1	31.82	0.19
العراق	2012	38.5	23.7	8.8	3.7	29.54	0.43
الأردن	2010	42.4	27.5	8.2	3.5	33.66	0.03
لبنان	2011	40	24.8	7.9	3.1	31.83	0
موريتانيا	2008	42	26.2	6.7	2.6	32.42	1.77
المغرب	1990	46.3	30.5	6.6	2.8	40.72	0.73
السودان	-	-	-	-	-	35.39	5.31
سوريا	-	-	-	-	-	35.78	0.28
تونس	2010	42.9	27	6.7	2.6	35.81	0.49
فلسطين	2011	42.5	27.2	7.7	3.1	34.44	0.1
اليمن	2005	-	28.6	7.9	3.3	36.71	5.62

المصدر: البنك الدولي 2018.

وازدادت معدلات الفقر في الأعوام 2015-2017 نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة عدد اللاجئين في الدول العربية.. وعلى الرغم من انخفاض مؤشرات سوء توزيع الدخل عالمياً في الثلاث عقود الماضية،

إلا أن هذه المؤشرات قد ارتفعت في بعض الدول بعض الدول العربية. ومن العوامل التي ساعدت على ازدياد عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية: التغيرات في الاقتصاد العالمي مثل التقدم التكنولوجي والعولمة، تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والسياسات الداخلية مثل التحرير الاقتصادي، السياسات المالية، وتحرير سوق العمل. ويؤدي ازدياد عدم العدالة في توزيع الدخل إلى إضعاف التماسك الاجتماعي والنزاع السياسي وبالتالي إلى خفض النمو الاقتصادي. ولمعالجة الفقر وسوء توزيع الدخل في الأجل الطويل لابد من تحقيق استدامة النمو الاقتصادي الشامل والذي يتحقق من خلال انجاز التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

تطور معدلات نمو استهلاك ودخل الفرد في الدول العربية (1981 – 2013)
Consumption Percapita Growth

يوضح الشكل رقم (7) معدلات نمو استهلاك الفرد في بعض الدول العربية التي تتوفر بياناتها خلال الفترة (1981 – 2013) وهي الجزائر وجزر القمر ومصر ولبنان والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس وفلسطين. ويتبين من الشكل أن كل هذه الدول قد عانت من فترات انكماش في نمو استهلاك الفرد مثل الجزائر وموريتانيا في نهاية فترة الثمانينات وخلال فترة التسعينات. وقد تمكنت بعض الدول من المحافظة على مستويات موجبة لنمو استهلاك الفرد لفترات طويلة مثل مصر والمغرب وتونس مما ساهم في تخفيض مستويات الفقر في هذه الدول.

وقد تمكنت معظم الدول العربية من المحافظة على معدلات موجبة لنمو دخل الفرد خلال الفترة (1981 – 2013) مثل مصر والأردن وتونس والمغرب كما هو مبيّن في الشكل رقم (8). ولكنها عانت من فترات انكماش قليلة نسبياً. وبلغ متوسط معدل نمو دخل الفرد في الدول العربية المشمولة في قاعدة البيانات حوالي 3.45%. وسجلت السودان ومصر أعلى معدلات نمو في الدول العربية فبلغت 14.58 %، 13.81% في عام 1987 في كل منهما على التوالي ومعدلات 13.27% ، 13.17% في عام 1996 في كل من موريتانيا والمغرب على التوالي، بينما سجلت فلسطين أكبر معدل انكماش بلغ (-13.86%) في عام 2002 بين هذه الدول خلال تلك الفترة.

يشير مؤشر عُشر التشتت النسبي لتوزيع الدخل في الدول العربية إلى أن خُمس السكان يمتلكون أكثر من خُمسي الدخل (أكثر من 40 %) في 14 دولة عربية مشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (7): تطور معدلات نمو استهلاك الفرد في الدول العربية (1981-2013)

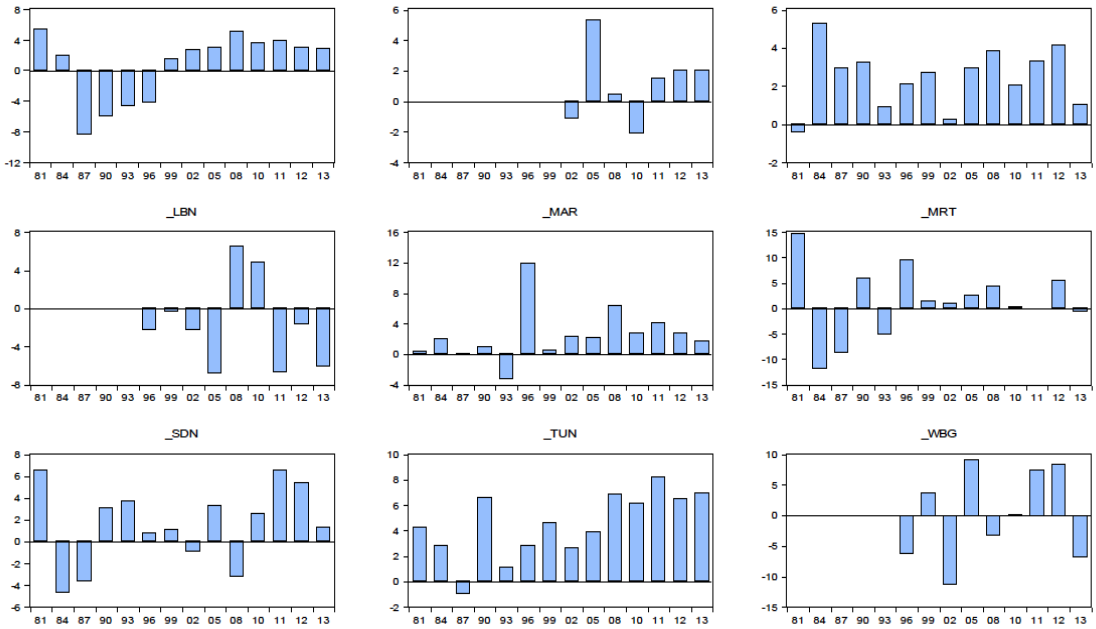

المصدر: بيانات البنك الدولي 2018.

الشكل رقم (8): تطور معدلات نمو دخل الفرد في الدول العربية (1981-2013)

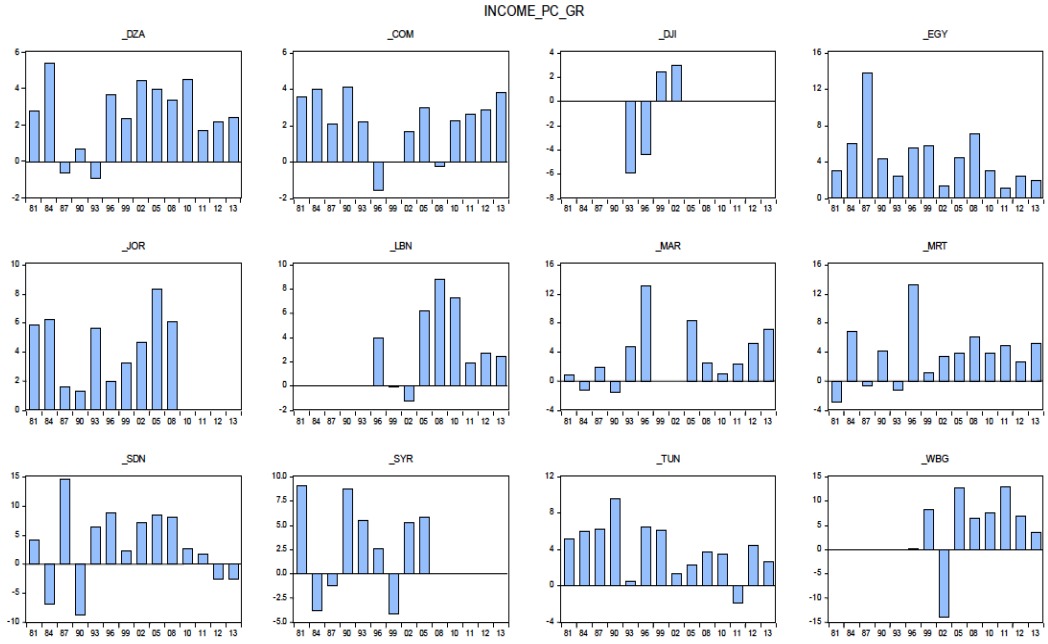

المصدر: بيانات البنك الدولي 2018.

نتائج تقدير معادلات الانحدار لمؤشرات الفقر في الدول العربية

قامت الدراسة باختبار الاتجاه العام لمؤشر عدد الفقراء في الدول العربية خلال الفترة (1981 – 2013)، وقد أوضحت نتائج تقدير الانحدار تناقص عدد الفقراء في الدول بمرور الزمن بنسبة 0.58 % سنوياً خلال تلك الفترة. والشكل (9) يوضح تطور معدلات الفقر في الدول العربية وفقاً لخط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم.

تشير نتائج تقدير معادلات الانحدار لمؤشرات الفقر في الدول العربية خلال الفترة (1981-2013) إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء وتقلل من تفاوتهم في الفقر.

وبالمثل تناقصت شدة الفقر في الدول العربية خلال تلك الفترة بمعدل (0.06 %) وقد كانت قيم المعاملات ذات معنوية عالية (0.00) في الانحدارين السابقين، وأجرت الدراسة اختباراً للعلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر بهدف تقييم مدى استفادة الفقراء من الزيادة السنوية في النمو الاقتصادي وأوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بينهما مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية. وأكدت نتائج الانحدار على العلاقة العكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر شدة الفقر مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي تقلل من شدة الفقر وتخفض من مستوى تفاوت الفقراء في الفقر. والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار العلاقة بين المؤشر العددي للفقر والنمو الاقتصادي.

الشكل (9): تطور معدلات الفقر في الدول العربية وفقاً لخط الفقر الدولي 1.9 دولار في اليوم (1981-2013)

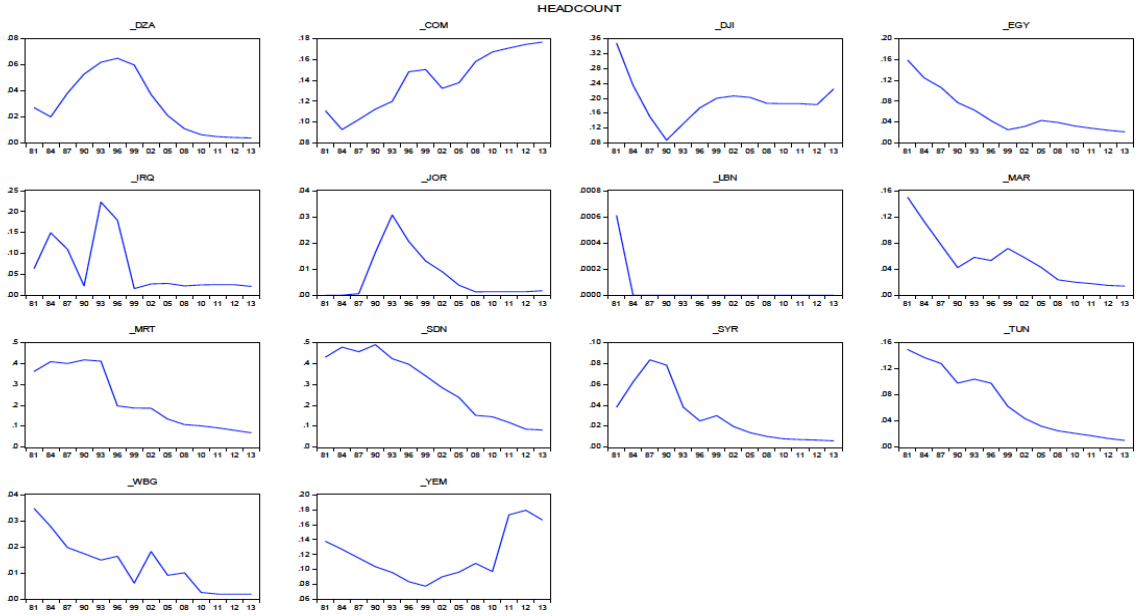

المصدر: بيانات البنك الدولي 2018.

الجدول رقم (3): اختبار العلاقة بين المؤشر العددي للفقر والنمو الاقتصادي

المتغير التابع هو المؤشر العددي للفقر

المتغير المستقل	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
نمو استهلاك الفرد	-0.00208* (2.42-)		
نمو دخل الفرد		-0.00035** (2.00-)	
لوغاريتم استهلاك الفرد[r]			-2.456268* (26.86-)
عدد المشاهدات	109	136	100
R^2	0.82	0.84	0.93
F-Stat	49.35*	52.41 *	148.18 *
Hansman test	55.52*	56.46*	30.69*

المصدر: إعداد الكاتب باستخدام برامج Eviews.

Δ: المتغير التابع هنا لوغاريتم المؤشر العددي للفقر

*: المعامل ذو معنوية عند مستوى 1%.

**: المعامل ذو معنوية عند مستوى 5%.

القيمة بين القوسين هي إحصائية (t).

رابعاً: الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع تطور الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية خلال الفترة (1981-2017). واستهلت بشرح مفاهيم الفقر وبيّنت تطورها التاريخي في القرن الماضي وتسارع وتيرة تغيرها في عصر العولمة. ثمّ بينت كيفية قياس مستوى تغلغل وانتشار الفقر في المجتمع ومزايا وعيوب مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الدخل وأعطت الصيغ الرياضية لهذه المؤشرات. ثم قامت باستعراض وتحليل واقع الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية بالتركيز على مؤشرات عدد الفقراء وفجوة الفقر وشدة الفقر والفقر متعدد الأطراف بالإضافة إلى مؤشرات عدالة توزيع الدخل مثل معامل جيني (Gini Coefficient) ومقاييس تشتت توزيع الدخل. وقد اعتمدت على قاعدة بيانات البنك الدولي عن الفقر باستخدام برنامج Povcalnet ومقارنة تطور الفقر في الدول العربية وربطه بمستوى عدالة توزيع الدخل خلال الفترة 1981-2013.

وبيّنت نتائج التحليل انخفاض المؤشر العددي للفقر وفقاً لخط الفقر العالمي $1.9 في اليوم في معظم الدول العربية خلال تلك الفترة، بينما عاود هذا المؤشر للارتفاع في دولتين هما اليمن وجزر القمر. ولكن ترتفع مؤشرات الفقر إلى مستويات عالية جداً عند استخدام خط الفقر العالمي 5.5 دولار في اليوم. ويشير مؤشر عُشر التشتت النسبي لتوزيع الدخل في الدول العربية إلى

أن خُمس السكان يمتلكون أكثر من خُمسي الدخل (أكثر من 40 %) في 14 دولة عربية مشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى تخفيض عدد الفقراء وتقلل من تفاوتهم في الفقر. وعليه، فإن السياسات الاقتصادية التي تعزز النمو الاقتصادي مثل سياسات الانفاق الحكومي والضرائب والسياسات التمويلية وسياسات الانفتاح الخارجي وسياسات سوق العمل النشطة ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي إلى تخفيض عدد الفقراء في الدول العربية.

المراجع الأجنبية

Atkinson, Anthony. 1987. "On the measurement of poverty," Econometrica, 55: 749-764. Clark, Hemming and Ulph. 1981.

Chambers, Robert. 2002. "Power, knowledge and policy influence: reflections on an experience" in Karen Brock and Rosemary McGee (eds) Knowing Poverty: Critical reflections on participatory research and policy, London 2002.

Chen, Shaohua and Martin Ravallion. 2010. "The Developing World is Poorer than we Thought, but no Less Successful in the Fight Against Poverty," Quarterly Journal of Economics, 125(4), pp1577-1625.

Dalton, Hugh. 1920. "The measurement of the inequality of incomes," Economic Journal, 30: 384-361.

Deaton, Angus. 1997. The Analysis of Household Surveys, Johns Hopkins University Press, Baltimore MD.

Dikhanov, Y. 2005. Trends in global income distribution, 1970-2000, and scenarios for 2015. Occasional Paper, World Bank Human Development Report Office, Washington DC.

Dollar, D. and Kraay, A., 2002, "Growth is Good for the Poor", Journal of Economic Growth, September, 7 (3): 195-225.

Foster, James, J. Greer, and Erik Thorbecke. 1984. "A Class of Decomposable Poverty Measures," Econometrica 52: 761-765.

Kuznets, Simon. 1966. Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread. New Haven and London: Yale University Press.

Mack, Joanna, 2016. "Poverty and Social Exclusion: Consensual Method" accessed in April 2017. http://www.poverty.ac.uk/definitions-poverty/consensual-method

Morduch, Jonathan. 1998. "Poverty, economic growth, and average exit time," Economics Letters, 59:385-390.

Ravallion, Martin, Gaurav Datt, and Dominique van de Walle. 1991. "Quantifying Absolute Poverty in the Developing World," Review of Income and Wealth 37: 345-361.

Ravallion, Martin. 1995. Growth and Poverty: Evidence for Developing Countries in the 1990s, Economic Letters, 48, June, pp. 411-417.

Ravallion. Martin. 1996. "How well can method substitute for data? Five experiments in poverty analysis," The World Bank Research Observer, 11(2), 199-221, August.

Ravallion, Martin and Shaohua Chen. 2001. Measuring Pro-Poor Growth, Development Research Group, World Bank.

Rowntree, Benjamin Seebohm. 1941. Poverty and Progress: A Second Social Survey of York. London: Longmans, Green.

Sen, Amartya. 1976. "Poverty: an ordinal approach to measurement," Econometrica, 46: 437-446.

Sen, A. 1983., "Poor, relatively speaking", Oxford Economic Papers, 35, 153-169.

Sen A .1999. "Development as freedom" Oxford University Press.

Townsend, Peter, 1962, "The Meaning of Poverty," British Journal of Sociology 13(3): 210-227.

Townsend, Peter, 1979, Poverty in the United Kingdom: A Survey of Household Resources and Standards of Living. Harmonsworth: Penguin Books.

Townsend, Peter, 1985, "A Sociological Approach to the Measurement of Poverty: A Rejoinder to Professor Amartya Sen," Oxford Economic Papers 37(4): 659-68.

UNESCO, 1970. "The Pearson Report: A new Strategy for Global Development" February, http://unesdoc.unesco.org/images/0005/000567/056743eo.pdf.

United Nations, 2015, The Millennium Development Goals Report, New York: United Nations Secretariat.

United Nations Development Program (UNDP), 2016, Human Development Report, New York: UNDP.

Watts, Harold .1968. An Economic Definition of Poverty,. in On Understanding Poverty, ed. by Daniel Patrick Moynihan. New York: Basic Books.

World Bank .2018. POVCALNET 2018. http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx

World Bank. 2017. World Development Indicators (Washington, D.C.: World Bank).
https://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستـون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: